

## الهيئات المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرقي للملتقى:

أ.د بن علي شريف نور الدين مدير جامعة محمد الصديق بن يحيى

المشرف العام للملتقى:

د بويبية نبيل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية



رئيسة اللجنة العلمية للملتقى:

د. بورب رياض

رئيسة اللجنة التنظيمية:

د. بورب خديجة

أعضاء اللجنة العلمية

حموم فريدة: بروفيسور / جامعة جيجل

كريش نبيل / أستاذ جامعة جيجل

رياحي أمينة / أستاذ جامعة الجزائر 3

منصر جمال / أستاذ جامعة قلمة

مشاور صيفي / أستاذ جامعة أدرار

بلعيفة آمين / أستاذ جامعة البويرة

بابا عربي مسلم / أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة

قسوم سليم / أ.محاضر أ جامعة قلمة

بودردابن منيرة/أستاذ محاضر أ جامعة قسنطينة3

ادابير أحمد/أستاذ محاضر أ جامعة قنراست

مزهود حنان / أستاذ محاضر أ جامعة جيجل

بشاشة زاهية/ أستاذ محاضر أ جامعة جيجل

كرمي ريمة / أستاذ محاضر أ جامعة جيجل

أعضاء اللجنة التنظيمية

خدم الله أحسن أستاذ محاضر ب

بوكمباش طارق أستاذ محاضر ب

بوطاجين فريدة أستاذ محاضر ب

أضميري عزيزة أستاذ مساعد أ

بدر الدين بوقريطة أستاذ مؤقت

## شروط المشاركة في الملتقى:

- أن يتسم البحث بالأصالة والحداثة، وأن لا يكون قد سبق المشاركة به ونشره.
- أن تعد المداخلة وفق شروط نشر المقالات (إرفاقها بالملخص والكلمات المفتاحية باللغتين العربية والانجليزية).
- أن يتم اعتماد خط **simplified Arabic** حجم 14 والهوامش برقم 12 للمداخلات باللغة العربية. واعتماد خط **Time New Roman** رقم 12 والهوامش برقم 10 للمداخلات باللغة الأجنبية، وأن يكون التهميش في آخر المداخلة. على أن لا تتجاوز المداخلة 15 صفحة.
- لا تقبل المداخلات المشتركة.
- قبول الملخص لا يعني قبول المداخلة.
- لا يمكن قبول المشاركة إلا بعد إرسال المداخلة كاملة.

ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني للملتقى:

[enveco23@univ-jijel.dz](mailto:enveco23@univ-jijel.dz)

## تواريخ مهمة:

- آخر أجل لإرسال ملخص المداخلة يوم: 2023/ 12/ 10
- الرد على الملخصات المقبولة يوم: 2023 / 12/ 14
- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة يوم: 2024 / 01 / 15



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل  
كلية الحقوق والعلوم السياسية

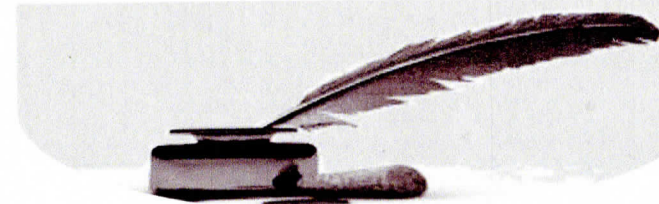


يقترح قسم العلوم السياسية وفرقة البحث  
التكويني الجامعي PRFU  
الأمن والتنمية في المناطق الحدودية  
الصحراوية الجزائرية **ملتقى وطنيا** بعنوان:

**الاقتصاد البيئي: بين رهان التنمية  
المستدامة وسياسات السوق**



يوم 22 فيفري 2024





يعد الاقتصاد البيئي أحسن السبل للتقليل من أضرار التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية، فمن خلاله يمكن منح الإنسان والبيئة المكانة الهامة في معادلة تحقيق التنمية المستدامة، حيث يسعى الاقتصاد البيئي إلى دراسة نوعية ومعطيات البيئة وتغيراتها واستعمال السياسات البيئية من أجل توزيع الموارد بشكل كفاء، بما يحمي البيئة ويخفف من آثار التغيرات المناخية ويعمل على تحقيق حقوق الأفراد وكل الأجيال في التنمية بشكل مستدام.

تستند الأنماط الاقتصادية اليوم على فكرة النمو باعتباره السبيل الوحيد لضمان تقدم المجتمعات، لكن، لا تنتج فكرة النمو التقدم فقط، بل إنها تعتبر، حسب العديد من البحوث التجريبية، العامل الرئيسي للتدهور البيئي. ونظرًا للأهمية المتزايدة بممارسات وسياسات السوق وكذلك المخاوف المتعلقة بالاستدامة، فإن العلاقة بين الاثنين تستحق اهتمامًا شاملاً. وفقاً لذلك، أصبح من الشائع القول أن الأنشطة الاقتصادية تهدد البيئة، ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاستدامة، كما أن تدهور الموارد الطبيعية، وتفاقم مشكلة التدهور البيئي يعتبر تهديداً لنموذج الاقتصاد القائم على النمو، نظراً لتوقع أن تصبح التكاليف اصح من العوائد التي تنتجها التنمية مالياً.

إن النمو الاقتصادي وحده لا يمكنه تلبية احتياجات ورغبات الانسان بشكل كامل، فبعض نتائج النشاط الاقتصادي سلبية على أوجه الحياة المختلفة، كالمخاطر الصحية من الانبعاثات، ومشكل طبقة الأوزون، وتراجع التنوع البيولوجي، والأشكال الجديدة من عدم المساواة المرتبطة بالتغيرات في التقنيات وأنماط الإنتاج. ونتيجة لكل ذلك تظهر الحاجة إلى نهج شامل ومنصف ومتوازن لتعزيز الاستدامة والقضاء على الفقر، وتعزيز الرفاهية.

في هذا السياق يساعد الاقتصاد البيئي في التخفيف من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي، كما أن الاهتمام بمصالح الأجيال القادمة، يعد سبباً كافياً للنظر إلى ما وراء النمو الاقتصادي كمؤشر على الرفاهية. ومع ذلك ستكون هناك أسباب أخرى مرتبطة بسياسات السوق والاستدامة طويلة المدى للنمو الاقتصادي نفسه، وهو ما يتطلب الحفاظ على خدمات النظام البيئي الأساسية، وبيئة صحية ومجتمعات متماسكة. لذلك تتطلب موازنة هذه العناصر تعاوناً أقوى بين الدول.

واستناداً لما سبق يوفر هذا الملتقى فرصة مواتية لتبادل شامل للأفكار والمناقشة حول الأطروحات النظرية والمساهمات التجريبية الجديدة في الاقتصاد والسياسة البيئية. وما يندرج تحتها من موضوعات تتعلق بقضايا الطاقة وتغير المناخ والسياحة المستدامة والاقتصاد الدائري والاقتصاد الحيوي وإدارة المياه والعلاقات البيئية الدولية، وغيرها.

تعتبر الأسواق والاقتصاديات، من منظور التنمية المستدامة، بنيات اجتماعية يتوجب عليها الاستجابة للأولويات البيئية والجيلية معا، وهو ما يبدو غير مضمون في ظل سيطرة اقتصاد السوق الليبرالي، وانتشار الظواهر المناخية المتطرفة بشكل لم يسبق له مثيل، لأن الطلسم الجرائد على الموارد الطبيعية ساهم في تدهور البيئة.

تأسيا على ما تقدم، يعالج موضوع هذا الملتقى الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاقتصاد البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والتخفيف من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي في ظل عدم قدرة اقتصاد السوق الليبرالي على تلبية شروط الاستدامة؟

### أهداف الملتقى

يهدف هذا الملتقى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وتمثل في:

- 1- توجيه الأنظار نحو أهمية الاقتصاد البيئي في الوقت الراهن.
- 2- التحسيس بأخطار التغيرات المناخية ومدى تأثيرها. في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 3- الاهتمام بالاقتصاد البيئي كوسيلة لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.
- 4- فحص العلاقة بين اقتصاد السوق وتدهور البيئة.
- 5- مناقشة التعارض بين سياسات السوق والتنمية المستدامة.

### محاور الملتقى

- المحور الأول: الاقتصاد البيئي في ظل التغيرات المناخية الراهنة: المفهوم والنقاشات  
المحور الثاني: السياسات الاقتصادية البيئية: رهان التنمية المستدامة  
المحور الثالث: الاقتصاد البيئي في مواجهة اقتصاد السوق: حدود الاستدامة  
المحور الخامس: ما وراء السوق: الحاجة لنمو مستدام  
المحور الرابع: تجارب عن تطبيقات الاقتصاد البيئي من أجل تنمية مستدامة:  
الدروس المستفادة



الإسم واللقب: .....

التخصص: .....

الرتبة العلمية: .....

المؤسسة: .....

الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

محور المداخلة: .....

عنوان المداخلة: .....

الملخص: ( يتضمن العناصر الرئيسية والأهداف، في حدود 10 أسطر والكلمات المفتاحية للمداخلة بالانجليزية و العربية)

.....

.....

.....

.....

.....

